

تحديات الحشد الشعبي في زمن كورونا

تصويبه المصريين المقيمين بالخارج
(ورقة موقف)

أغسطس ٢٠٢٠

ورقة موقف ملتقى الحوار للتنمية وحقوق الانسان

برج ١٠١ ، امتداد الامل أوتوستراد المعادي ، الدور الثاني شقة ٢٤، القاهرة.

تستعد الدولة المصرية خلال الأيام المقبلة. وفي ظل أوضاع إقليمية وتحديات دولية غير مسبوقه مع انتشار جائحة مرضية أجبرت البشرية علي الانحناء أمامها. لاختبار جديد للإرادات الشعبية وبيان انحيازاتها في عملية تشكيل المجالس النيابية المعبرة عن قناعاتها بالاقتراع علي تشكيل مجلس الشيوخ (٢٠٢٠) الذي يعد أول اختبار شعبي للتعديلات التي أدخلت علي نصوص دستور (٢٠١٤) وتضمنت إضافة باب (سابع) يتكون من (٧) مواد تستعيد للوجود غرفة (ثانية) للتشريع المصري تحت مسمي (الشيوخ) حيث يتوجه الناخبون المقيمون خارج البلاد إلي مقار البعثات الدبلوماسية المصرية للإدلاء بأصواتهم واختيار ممثلهم لعضوية المجلس أيام الأحد والاثنين (١٠.٩) أغسطس ٢٠٢٠ قبل أن يبدأ تصويت المصريين بالداخل أيام الثلاثاء والأربعاء (١٢.١١) أغسطس ٢٠٢٠.

وعلي الرغم من كثرة التحديات التي تواجه العملية الانتخابية لمجلس الشيوخ (٢٠٢٠) والتي تراوحت بين تسارع الإجراءات بصورة لم تكن القوي السياسية أو المجتمعية مؤهلة لها وأيضاً غياب الكادر الجماهيري الفاعل والمؤثر في بيئته المحلية بمعناها الواسع الذي يتناسب مع طبيعة وتكوين الدوائر الانتخابية المستجدة وصولاً لحملات الدعاية السوداء التي أطلقتها بعض الجماعات السياسية المرتبطة بخطط ومقدرات غير وطنية للنيل من قيمة المجلس والتسفيه من أدواره الافتراضية في خدمة الحياة العامة انتهاء بمخاطر وتحديات إجراء العملية الانتخابية في ظل تفشي وانتشار جائحة مرضية غير مسبوقه علي المستوى العالمي (كوفيد ١٩) بوصول أعداد المصابين به عالمياً إلي (١٦٩١١٦٠٥) مصاب بينهم (٦٦٣,٨٥٢) حالة وفاة بما أدي إلي اتخاذ العديد من الدول والحكومات لقرارات استثنائية مثل حظر السفر ورحلات الطيران والعزل المنزلي والإقامة الإجبارية لمدن كاملة قبل أن تتوسع الدول في اتخاذ تدابير وسياسات التباعد الاجتماعي واعتماد سياسات العمل من المنزل وهو ما تفاعلت معه الدولة المصرية بوصول الإصابات إلي (٩٢٩٤٧) مصاب بينهم (٤٦٩١) حالة وفاة لتعلن الهيئة الوطنية للانتخابات عن مجموعة من الإجراءات والقواعد المنظمة لأطر وعمليات الدعاية تتضمن تقليص أعداد ونسب الحضور في المؤتمرات الجماهيرية والتوسع في أنشطة الدعاية غير المباشرة والالكترونية إضافة لمناقشة سبل وإجراءات الحماية خلال عمليات التصويت والتي تضمنت اعتماد منهجية التصويت البريدي للمصريين المقيمين بالخارج كبديل للتصويت المباشر عبر السفارات والقنصليات المصرية كما كان متبعاً في العمليات الانتخابية السابقة. والواقع أنه مع كل عملية انتخابية جديدة لتجديد الولاء الشعبي وقياس مدي الرضاء عن أداءات المجالس النيابية تعود قضية تصويت المصريين المقيمين بالخارج لصدارة المشهد باعتبارها أحد أبرز منجزات الحراك الشعبي والجماهيري في العقد الحالي خصوصاً وأن انتزاع هذا المكسب الانتخابي أتي بحكم قضائي أصدرته محكمة القضاء الإداري في الدعوي رقم (٣٤٧) لسنة ١٢ ق التي تقدم بها أحد المحامين مختصماً كل من المشير حسين طنطاوي رئيس المجلس العسكري ووزير العدل ووزراء الداخلية والخارجية ورئيس اللجنة العليا للانتخابات بصفتهم مطالباً بإلزامهم بحق تصويت العاملين بالخارج في انتخابات ٢٠١١ حيث أشار إلى أن (الحكم البائد السابق قد أفسد الحياة السياسية في مصر خاصة الانتخابات

سواء بمجلسي الشعب والشورى أو الانتخابات الرئيسية وضاع فيها حق المواطن المصري في الانتخاب الحر المباشر وحجب عن المصريين المقيمين والعاملين بالخارج حق التصويت (وأنه (بعد ثورة ٢٥ يناير لابد من بدء عصر جديد يتم خلاله منح الحق لتصويت المصريين بالخارج في أي انتخابات أو استفتاءات خاصة أن المادة الأولى من القانون رقم ٧٣ لسنة ١٩٥٦ المعدل بالقانون رقم ٤٦ لسنة ٢٠١١ تنص على أحقية كل مصري ومصرية بلغ سن (١٨ عاماً) أن يباشر بنفسه الحقوق السياسية ومنها التصويت في الانتخابات وإبداء الرأي في الاستفتاءات (كما أن المشرع لم يحدد ضمن نصوص القانون ضرورة أن يكون المصري مقيماً في الداخل إضافة لكون الإقامة بالخارج لا تعد مانعاً من التصويت ويجب بمقتضى ذلك مشاركة المصريين بالخارج في رسم مستقبل مصر السياسي وأنه يمكن تصويت المصريين بالخارج بالقنصليات والسفارات واستخدام جواز السفر في حالة عدم وجود الرقم القومي وهو ما توافقت معه المحكمة وهي تصدر قرارها بالاستجابة للمطلب الشعبي بالسماح للمصريين المقيمين بالخارج بممارسة حقهم والمشاركة في الانتخابات والاستفتاءات العامة .

وقالت محكمة القضاء الإداري في أسباب حكمها بإلزام الحكومة بالسماح للمصريين في الخارج بالتصويت في الانتخابات أن (الإعلان الدستوري الصادر في ٣٠ مارس الماضي نص على أن السيادة تكون للشعب وأن الشعب وحده مصدر السلطات وأن المواطنين لدى القانون سواء وهم متساوون في الحقوق والواجبات دون تمييز بينهم) كما أضافت المحكمة أن (الإعلان الدستوري أناط بالقانون تحديد أحكام الانتخاب والاستفتاء وأن تتولى لجان عليا ذات تشكيل قضائي الإشراف على الانتخابات البرلمانية بجميع مراحلها) مشيرة إلى أن (قانون تنظيم مباشرة الحقوق السياسية أوجب على كل مصري بلغ سن ١٨ عاماً أن يباشر بنفسه إبداء الرأي وانتخاب رئيس الجمهورية وأعضاء مجلسي الشعب والشورى وأعضاء المجالس الشعبية المحلية وأنه لم ترد أي إشارة بحرمان المصريين المتواجدين بالخارج من حقهم في مباشرة حق الانتخاب حيث لا تنطبق عليهم شروط الحرمان من مباشرة حقوق الانتخاب) خاصة وأن قانون الهجرة (أعطى الحق للمصريين بالهجرة فرادى وجماعات سواء أكانت هجرة دائمة أو مؤقتة على ألا يترتب على هجرتهم الإخلال بحقوقهم الدستورية أو القانونية التي يتمتعون بها بوصفهم مصريين يحتفظون بجنسيتهم المصرية)

وأكدت المحكمة أن (اللجنة العليا للانتخابات تتمتع طبقاً لأحكام الإعلان الدستوري وقانون مباشرة الحقوق السياسية بالاختصاص والسلطة اللازمين لتمكين كل مواطن مصري استوفى شروط مباشرة الحقوق السياسية أن يباشر حقه في المشاركة في الاستفتاءات والانتخابات التي تجريها الدولة المصرية) وعلى ضوء ذلك (يقع على كاهل اللجنة العليا للانتخابات اتخاذ جميع الإجراءات والتدابير اللازمة والكفيلة لتمكين المواطنين في الخارج وفي الدول التي يقيمون فيها من التصويت في الانتخابات باعتبار أنه التزام دستوري وقانوني على اللجنة يتوجب عليها أن تنشط لمباشرته والقيام به على وجهه الصحيح)

وعليه فقد أصدر المجلس الأعلى للقوات المسلحة إعلانا دستوريا نشرته الجريدة الرسمية بالعدد ٤٦ (مكرر) في ١٩ نوفمبر سنة ٢٠١١) نصت مادته الأول علي أن تضاف مادة جديدة برقم ٣٩ (مكرر) للإعلان الدستوري الصادر في ٣٠ مارس سنة ٢٠١١ تنص علي أنه (استثناء من أحكام المادة (٣٩) من هذا الإعلان تنظم بقانون خاص أحكام تصويت المصريين المقيمين خارج البلاد في الانتخابات والاستفتاءات) وهو ما أتبعه المجلس الأعلى للقوات المسلحة بإصدار مرسوم بقانون رقم ١٣٠ لسنة ٢٠١١ بشأن تصويت المصريين المقيمين بالخارج في الانتخابات العامة والاستفتاءات حيث نصت المادة (الأولي) علي أن تكفل الدولة للمصريين المقيمين خارج البلاد ممارسة حقي الاقتراع في الانتخابات العامة وإبداء الرأي في الاستفتاء وفقا للقواعد والإجراءات المنصوص عليها في هذا المرسوم بقانون وتشرف لجنة الانتخابات الرئاسية المنصوص عليها في المادة (٢٨) من الإعلان الدستوري الصادر في ٣٠ مارس ٢٠١١ على كيفية ممارسة المصريين في الخارج لحق انتخاب رئيس الجمهورية كما تشرف اللجنة العليا للانتخابات المنصوص عليها في المادة (٣٩) من ذات الإعلان المشار إليه علي كيفية ممارسة المصريين المقيمين في الخارج لحق الاقتراع وإبداء الرأي في الانتخابات التشريعية والاستفتاءات)

ولتنظيم ممارسة هذا الحق فقد نصت المادة (الثانية) أنه (على من يرغب من المصريين خارج البلاد المقيدين بقاعدة بيانات الناخبين ممارسة حق الاقتراع وإبداء الرأي خارج البلاد إبداء رغبتهم بطلب يقدم لقنصلية جمهورية مصر العربية في الدولة التي يقيم بها وينشأ بكل قنصلية سجل لقيود تلك الطلبات بما في ذلك التسجيل الإلكتروني وتصدر لجنة الانتخابات الرئاسية أو اللجنة العليا للانتخابات على حسب الأحوال قرارا بمواعيد التسجيل وإجراءاته وكيفية إعداد كشوف الناخبين وطريقة عرضها ومواعيد ومكان العرض ويحق للناخبين المشار إليهم في هذه المادة الاقتراع وإبداء الرأي في اللجان الفرعية المخصصة لذلك خارج جمهورية مصر العربية) بينما نصت المادة (الثالثة) علي أن (الموطن الانتخابي للمصري المقيم في الخارج هو محل إقامته داخل جمهورية مصر العربية الثابت ببطاقة الرقم القومي) بينما أوضحت المادة (الرابعة) أنه (لا يقبل في إثبات شخصية الناخبين المصريين المقيمين في الخارج سوى بطاقة الرقم القومي أو جواز السفر المصري الساري الصلاحية لمن سبق له استخراج بطاقة رقم قومي)

وعليه فقد اعتمدت اللجنة القضائية العليا للانتخابات آلية التصويت بالبريد كوسيلة لمنح المصريين المقيمين بالخارج الحق في التصويت في الانتخابات التشريعية (٢٠١١) سواء بإرسال المظروف إلى سفارة جمهورية مصر العربية عن طريق البريد أو التوجه إلى مقر سفارة جمهورية مصر العربية لتسليم المظروف باليد مع منح الناخبين فرصة لتسجيل طلب تغيير اللجنة الانتخابية إلي خارج مصر حتي ١٩ نوفمبر ٢٠١١ علي الرغم من أن التجارب التنفيذية لتلك القواعد أظهرت تدخلات فجوة في استقلالية وحيادية تصويت الناخب سواء في قيام أنصار أحد التيارات السياسية بشراء استمارات التصويت الخاصة بعدد كبير من الناخبين خصوصا في الدول العربية وتسويدها لصالح قوائمهم ومرشحيهم في

الانتخابات البرلمانية أو الرئاسية التالية أو في إقدام عدد من المصريين المقيمين بالخارج بتسجيل أنفسهم ثم الامتناع عن الإدلاء بأصواتهم حيث تشير الأرقام الي أنه في الانتخابات الرئاسية (٢٠١٢) بلغ عدد المسجلين (٥٨٦٨٠٣) ناخب شارك منهم (٣١٤٣٢٩) ناخب بنسبة (٥٣,٦ %) بينما في الاستفتاء علي دستور (٢٠١٢) فقد بلغ عدد المسجلين (٥٨٦٤٩١) ناخب شارك منهم (٢٤٦٤٠٧) ناخب بنسبة (٤٢ %) وفي الاستفتاء علي دستور (٢٠١٤) بلغ عدد المسجلين (٦٨١٣٤٦) ناخب شارك منهم (١٠٧٠٤١) ناخب بنسبة (١٥,٧ %) قبل أن تتدخل اللجنة القضائية المشرفة علي الانتخابات لمواجهة تلك التجاوزات وتعديل قواعد التصويت لتلزم الناخب بالتوجه إلي مقر البعثة الدبلوماسية المصرية أو القنصلية التابعة للإدلاء بصوته مباشرة أمامها وفق ذات الضوابط المطبقة داخل البلاد .

التطور التشريعي لتصويت المصريين المقيمين بالخارج

أظهر المسار التشريعي المنظم لعمليات تصويت المصريين المقيمين بالخارج تطور القواعد وتراكم الخبرات الناتج عن تحليل التجارب الانتخابية والتعلم من مسارات التدخل والتلاعب بانحيازات ناخي الخارج في ظل كفاءة وانضباط عملية تطبيق قواعد الحيدة والنزاهة والشفافية في الداخل فمع صدور الإعلان الدستوري ومن بعده القانون المنظم لتصويت المصريين المقيمين بالخارج بدأت اللجنة القضائية العليا للانتخابات في تفعيل تلك النصوص وقائعيًا حيث أصدرت اللجنة القرار (٢٧) لسنة ٢٠١١ بشأن تصويت المصريين المقيمين بالخارج والذي تضمنت مادته رقم (١) أنه (لكل مصري مقيم في الخارج يحمل بطاقة رقم قومي أو جواز سفر ساري الصلاحية سبق له استخراج بطاقة رقم قومي الحق في ممارسة حقه في الاقتراع في الانتخابات العامة وإبداء الرأي في الاستفتاء) بينما نصت المادة (٢) علي أنه (يحق لكل مصري مقيم بالخارج مقيد بقاعدة بيانات الناخبين يرغب في ممارسة حق الاقتراع إبداء رغبته في ذلك بطلب يقدم لدي قنصلية جمهورية مصر العربية في الدولة التي يقيم بها سواء باليد أو بالبريد الإلكتروني) وهي القواعد التي جري تطبيقها وسط ترقب مجتمعي لكيفية ممارسة الجاليات المصرية للحق الانتخابي المستحدث وحجم الإقبال والتصويت في السفارات والقنصليات خصوصاً مع وجود أعداد من المصريين المقيمين بالخارج بإمكانهم . حال المشاركة الكثيفة . التأثير علي النتائج العامة وربما تغيير بعضها .

إلا أن الممارسة الفعلية أظهرت محدودية شديدة في عمليات التسجيل للتصويت بل ومحدودية أكبر في عمليات الاستجابة والتصويت الفعلي إضافة لتراكم ممارسات التدخل وانتهاك الحق في التصويت الحر والنزيه وهو ما ظهر جلياً مع الاستفتاء علي نصوص دستور ٢٠١٢ والذي شهد حشداً طائفيًا وإطاحة بكافة ركائز الدولة المدنية اعتمادا علي منطق (المغالبة) والقدرة علي تجييش قواعد التنظيم الإخواني في العواصم العربية بل واستغلال حاجات المواطنين والعمالة المغتربة لتنشط خلايا شراء بطاقات الرقم القومي والاعتماد علي آلية تصويت البريد كوسيلة للهروب من رقابة وسائل الإعلام أو إعمال قواعد لجان إدارة العملية الانتخابية بمقار السفارات والقنصليات رغم فجاجة الممارسات والسلوكيات .

استفتاء دستور ٢٠١٢		
٥٨٦٤٩١	عدد المسجلين	١
٢٤٦٤٠٧	عدد المصوتين	٢
% ٤٢	نسبة المشاركة	٣
٢٤٤٤٨١	الأصوات الصحيحة	٤
١٩٢٦	الأصوات الباطلة	٥
١٦٠٧٩٥	موافق	٦
٨٣٦٨٦	غير موافق	٧

ومع بدء العملية الانتخابية لرئاسة الجمهورية أصدرت لجنة الانتخابات الرئاسية القرار (٤) لسنة ٢٠١٢ بقواعد وإجراءات تصويت المصريين المقيمين بالخارج والذي تضمنت مادته رقم (٢) النص علي أن (المصريين المقيمين خارج جمهورية مصر العربية والمدرجة أسماؤهم بقاعدة بيانات الناخبين الحق في الاقتراع في انتخابات رئاسة الجمهورية بالمقار المبينة في المادة الأولى بالدولة التي يقيمون بها) فيما نصت المادة (٣) علي أن (يتم تسجيل المصريين المقيمين خارج جمهورية مصر العربية الراغبين في الاقتراع بالخارج من خلال الموقع الإلكتروني للجنة الانتخابات الرئاسية) أما المادة (٦) فقد نصت علي أن (يترتب علي تسجيل الناخب بسجلات المقترعين خارج البلاد رفع اسمه من كشوف الناخبين داخل جمهورية مصر العربية ولا يحق له الاقتراع في انتخابات رئاسة الجمهورية لسنة ٢٠١٢ إلا في المقر الذي سجل للتصويت به بالخارج) غير أن لجنة الانتخابات قد عادت لتدخل تعديلا علي تلك القواعد بالقرار (١٨) لسنة ٢٠١٢ بتعديل بعض أحكام القرار (٤) لسنة ٢٠١٢ بتعديل الفقرة (الثانية) من المادة (٩) لتنص علي أنه (للناخب أن يتوجه بنفسه خلال الأيام المحددة لتصويت المصريين في الخارج إلي مقر البعثة الدبلوماسية أو القنصلية المصرية المسجل أمامها ليبدلي بصوته وذلك من الساعة الثامنة صباحا وحتى الثامنة مساء وفي هذه الحالة يجب أن يقدم بطاقة الرقم القومي ليطلع عليها رئيس اللجنة وأن يوقع قرين اسمه بكشوف الناخبين بخطه أو ببصمة الإبهام ويضع المطروف المحتوي علي بطاقة الاقتراع في الصندوق المخصص لذلك) وهي القواعد التي جري انتهاكها بشكل صارخ خلال جولة الإعادة لضمان توفير مظلة ضامنة لفوز مرشح

التنظيم في ظل حالة من الرضاء المشوب بالتأييد والدعم المعلن من سلطات عدد من الدول خصوصا تلك التي يتمتع التنظيم المتطرف بنفاذ ومساندة داخلها وهو ما انعكس في ممارسات .وصلت لقيام صندوق بريد واحد بإرسال (٤) آلاف مظروف اقتراع .أثارت أزمات كادت تعصف بتصويتات سفارات بأكملها نتيجة تلك التجاوزات غير المقبولة .

الانتخابات الرئاسية ٢٠١٢		
٥٨٦٨٠٣	عدد المسجلين	١
٣١٤٣٢٩	عدد المصوتين	٢
% ٥٣,٦	نسبة المشاركة	٣
٣١١٨٧٥	الأصوات الصحيحة	٤
٢٤٥٤	الأصوات الباطلة	٥

وبمجرد الخلاص من هيمنة وسيطرة التنظيم الإرهابي علي مقاليد السلطة في الدولة المصرية استجابة لمطالبات شعبية وتظاهرات جماهيرية حاشدة. لم يشهد التاريخ التقني توثيق لشبيه لها. رغم ما أثارته من ردود أفعال إقليمية ودولية تنوعت ما بين ضبابية الرؤية الناتجة عن (غبار صناعي) أثارته وسائل إعلام تابعة أو متعاطفة مع التنظيم وبين الصدمة والغضب من دول وحكومات حاولت عبر تلك الجماعة استعادة تراثها الاستعماري أو التبدي بصورة رجل المنطقة القوي والمؤثر في مسارات الأحداث .

لذا كان من الطبيعي أن تخلق تلك البيئة مناخا غير محفز علي مشاركة الجاليات المصرية المقيمة بالخارج في العمليات الانتخابية والتصويتية التالية سواء بعزوف عناصر التنظيم عن المشاركة أو ضغطها علي القطاعات الوظيفية التي تشهد تواجدا مصرية كثيفا لوضع عراقيل أمام ذهابها للجان الاقتراع في مقار البعثات المصرية وهو ما انعكس في تراجع نسب التصويت علي الدستور المصري ٢٠١٤ والتي وصل مجموع المشاركين في الاستفتاء علي نصوصه (١٠٧٠٤١) من جملة (٦٨١٣٤٦) ناخب سجلوا أنفسهم علي الموقع لإظهار المشهد وكأنه عزوف ورفض للقبول بشكل السلطة المستحدث في الحالة المصرية .

استفتاء دستور ٢٠١٤		
٦٨١٣٤٦	عدد المسجلين	١
١٠٧٠٤١	عدد المصوتين	٢
% ١٥,٧	نسبة المشاركة	٣
١٠٦٥٤١	الأصوات الصحيحة	٤
٥٠٠	الأصوات الباطلة	٥
١٠٤٤٦٤	موافق	٦
٢٠٧٧	غير موافق	٧

في ضوء تلك التجربة كان من الطبيعي أن تراجع الهيئات المنوط بها إدارة العمليات الانتخابية شكل وطبيعة الإجراءات الخاصة بتصويت المصريين بالخارج لتقوم لجنة الانتخابات الرئاسية بإصدار قرارها رقم (١١) لسنة ٢٠١٤ بقواعد وإجراءات تصويت المصريين المقيمين بالخارج متضمنا إدخال تعديلات علي شكل وأسلوب تصويت المصريين المقيمين بالخارج في الانتخابات العامة حيث نصت المادة (١) علي أنه (لكل مصري يوجد خارج مصر في اليوم الذي تجري فيها انتخابات رئيس الجمهورية بالخارج الحق في الإدلاء بصوته في الانتخاب متى كان اسمه مقيد بقاعدة بيانات الناخبين ويحمل بطاقة رقم قومي أو جواز سفر ساري الصلاحية متضمنا الرقم القومي ويجب أن يباشر الناخب هذا الحق بنفسه) بينما نصت المادة (٢) علي أنه (لا يعتد في إثبات شخصية الناخب بغير أصل بطاقة الرقم القومي أو جواز السفر الثابت به الرقم القومي) وجاء التعديل الأهم ضمن المادة (٣) التي نصت علي أن (يكون الإدلاء بالصوت بمقر القنصلية أو البعثة المصرية أو أي من المقار التي يصدر بتحديدها قرار من اللجنة العليا للانتخابات بعد أخذ رأي وزارة الخارجية) يضاف لذلك التعديل الحالة الوطنية التي رأت في دعم ومساندة المرشح عبد الفتاح السيسي إقرار واعتراف بتأييد المسار والخطوات التي جرت للخلاص من التنظيم الإرهابي وإظهار الموافقة والرضاء الشعبي عن كل ما تم من خطوات رغم أنها تصدر من مواطنين يقيمون خارج حدود الدولة (وربما كان ذلك أبلغ دلالاتها) لنشهد إقبالا واضحا ومظاهر احتفائية واحتفالية أمام كافة السفارات والقنصليات التي حددتها اللجنة القضائية لتصويت المصريين المقيمين بالخارج .

الانتخابات الرئاسية ٢٠١٤		
٣١٨.٣٣	عدد المصوتين	١
٣١٣٨٣٥	الأصوات الصحيحة	٢
٤١٩٨	الأصوات الباطلة	٣
٢٩٦٦٢٨	عبد الفتاح السيسي	٤
١٧٢.٧	حمدين صباحي	٥

ومع توجه الدولة نحو إعادة تشكيل مجلس النواب (٢٠١٥) واتخاذ الخطوات التنفيذية لتنظيم العملية الانتخابية أصدرت اللجنة القضائية العليا للانتخابات القرار (٧٣) لسنة ٢٠١٥ بتنظيم تصويت المصريين المقيمين بالخارج في انتخابات مجلس النواب ٢٠١٥ والذي نصت مادته رقم (١) علي أنه (لكل مصري مقيم خارج مصر الحق في الإدلاء بصوته. لاختيار المترشحين في دائرته. في انتخابات مجلس النواب ٢٠١٥ متى كان اسمه مقيدا بقاعدة بيانات الناخبين ويحمل بطاقة رقم قومي مبينا بها عنوانه في مصر أو جواز سفر ساري الصلاحية متضمنا الرقم القومي وعنوانه في مصر وقدم إقرارا يفيد أنه مقيم بالخارج ومستندا دالا علي الإقامة تقبل اللجنة المشرفة علي الانتخابات في البعثة الدبلوماسية دلالاته علي الإقامة في الخارج ويجب أن يباشر الناخب هذا الحق بنفسه) مع تأكيد المادة (٣) علي أن (يكون الإدلاء بالصوت في مقر البعثة المصرية أو القنصلية أو أي من المقار التي يصدر بتحديدتها قرار من اللجنة العليا للانتخابات بعد أخذ رأي وزارة الخارجية) وهو المسار الذي أعادت الهيئة الوطنية للانتخابات التأكيد عليه مع دعوتها للانتخابات الرئاسية (٢٠١٨) والتي شهدت تراجع ظاهر في أعداد المصوتين من المصريين المقيمين بالخارج رغم ارتفاع نسب تصويت الداخل في تصرف يمكن تفسيره بانخفاض الإحساس بوجود تنافسية حقيقية بين الرئيس الذي يحظى بدعم كاسح (السيسي) وبين منافسه (موسي) إضافة لاستقرار الحالة المصرية وإعلان المجتمع الدولي عن تأييده للخيارات المصرية ونجاح الرئيس المصري في تحقيق نجاحات غير مسبوقة علي مستوى العلاقات الدولية وهو ما جعل العديد من أبناء الجاليات المصرية ينصرفون إلي أشغالهم ودراساتهم مع اطمئنانهم للنتائج التي ستحققها الممارسة الانتخابية .

الانتخابات الرئاسية ٢٠١٨

١٥٧.٦٠	عدد المصوتين	١
١٥٣٢٥٠	الأصوات الصحيحة	٢
٣٨١٠	الأصوات الباطلة	٣
١٥١٣٣١	عبد الفتاح السيسي	٤
١٩١٩	موسي مصطفى موسي	٥

تصويتات المصريين في الدول الغربية

رغم وجود جاليات مصرية مقيمة بصورة شبه مستقرة في المجتمعات الغربية بل ووجود بؤر ارتكاز ذات أوزان نسبية ثقيلة من الأسر إلا أن نسب الإقبال والتصويت في الانتخابات العامة بينها أتت شديدة المحدودية في سلوك يصعب إيجاد مبررات مقنعة به خصوصاً وأن قطاعات عديدة منها عاني من تحديات المشهد الطائفي والذي كان سبباً في مغادرة معظمها بل وقدرتهم علي الظهور كمركز ضغط قادر علي التفاوض وانتزاع مكتسبات لصالح جماعته المصلحية خصوصاً مع تزامنها مع عملية انتخابية شهدت حشداً طائفياً إضافة لرخم ما بعد الحراك الجماهيري الحاشد في ٢٥ يناير وهو ما فشلت تلك الجاليات في استغلاله أو الاستفادة منه لدرجة أن أعلى نسب التصويت في الانتخابات الرئاسية ٢٠١٢ والتي تقدمتها سفارة لندن وقفت عند (٣٩٣٨) ناخب تليها نيويورك (٣٦٩٧) ناخب ثم واشنطن (٢٩٦١) ناخب وهي أرقام تجعلها أقرب إلي تصويت مراكز الاقتراع المحلي منها بتصويتات لسفارات تضم رعايا بعشرات بل وربما مئات الآلاف من المصريين المقيمين بالخارج .

السفارات الغربية (رئاسة ٢٠١٢)		
عدد الأصوات	السفارة / القنصلية	م
٣٩٣٨	لندن	١
٣٦٩٧	نيويورك	٢
٢٩٦١	واشنطن	٣

٢٩٤٥	باريس	٤
٢٨٥٨	لوس أنجلوس	٥
٢٨٢٨	أوتاوا	٦
٢٨٠٢	مونتريال	٧
٢٦١٨	ميلانو	٨
١٩٣٥	ملبورن	٩
١٦٤٤	ألمانيا	١٠

علي أن تصويتات المصريين المقيمين بالمجتمعات الغربية قد شهدت طفرة عديدة واضحة تمثلت في مضاعفة أعداد المصوتين كنتيجة مباشرة للعمل المنظم للجان المصريين بالخارج والحوارات واللقاءات التي تمت مع تلك الجاليات لشرح الأوضاع والتحديات في مصر والتي تتطلب التفاف شعبي ومساندة للعملية الانتخابية الرئاسية (٢٠١٤) كضمان لإبراز المشهد الوطني معبرا عن رضا حقيقي عن طبيعة السلطة ودعمها لمسارها الراغب في إضفاء الاستقلالية علي القرار الوطني وتنوع مصادر قوتها وأيضا جهود لجان التنظيم في توفير وسائل الانتقال وتيسير الجهود علي الراغبين في المشاركة لتصل أعداد المصوتين في نيويورك إلي (٩٤١٧) تلمها ميلانو (٩٠٩٥) وباريس (٦٤٢١) ونيويورك (٥٩٠٥) ناخب .

السفارات الغربية (رئاسة ٢٠١٤)		
عدد الأصوات	السفارة / القنصلية	م
٩٤١٧	نيويورك	١
٩٠٩٥	ميلانو	٢
٦٤٢١	باريس	٣
٥٩٠٥	لوس أنجلوس	٤

٤٦٣٤	لندن	٥
٣١٢١	مونتريال	٦
٢٧٩٠	سيدني	٧
٢٦١٨	واشنطن	٨
٢٤٢٣	روما	٩
٢٤٠٢	أثينا	١٠

وفي الانتخابات الرئاسية (٢٠١٨) عاودت نسب التصويت بالعواصم الغربية انخفاضها تأثرا بحالة الاستقرار المجتمعي وغياب التنافسية الحقيقية أمام الرئيس (السيسي) التي قد تستدعي إحساسا بالخطر يجتذب حشدا تصويتيا مساندا عبر صناديق الاقتراع لنجد أصوات الناخبين في العواصم الغربية تتراجع متأثرة بالحالة التنافسية وعدم قدرة المعركة الانتخابية علي أن تستثير مشاعر ورغبات المشاركة في ظل صعوبات الانتقال وبعد المسافات بين أماكن عمل واقامة الجاليات وبين المقار القنصلية التي يتم الإدلاء بالأصوات أمامها مباشرة .

السفارات الغربية (رئاسة ٢٠١٨)		
عدد الأصوات	السفارة / القنصلية	م
٥٠٥٠	ميلانو	١
٣٢٣١	نيويورك	٢
٣١٧٩	باريس	٣
٢١٤١	لندن	٤
١٩٤١	لوس أنجلوس	٥
١٨٨٧	أثينا	٦

١٥٩٩	سيدني	٧
١٥٢٤	روما	٨
١٢٠٨	لاهاي	٩
١١٧١	مليبورن	١٠

والمدقق لتطور العملية التصويتية للعواصم الغربية الرئيسية سيكتشف بجلاء مدى ارتباط الحشد التصويتي للمصريين المقيمين في الخارج بطبيعة السلطة داخل البلاد وخصوصا مواقفها من الحريات الدينية وحرية الاعتقاد ففي الوقت الذي هيمنت فيه التيارات الأصولية والجماعات الدينية علي المشهد تراجع التصويت في تلك المقار بصورة ملموسة بل وفي تعبير عن محاولات الانسلاخ من الموقف الانتخابي وتداعياته بعكس المشاهد الذي نقلتها وسائل الإعلام والمعايشات التي قامت بها العديد من المؤسسات الأهلية والرسمية من استعادة الشعور بالانتماء والتباهي بالعلم المصري والاصطفاف أمام لجان الاقتراع في السفارات والقنصليات الوطنية من مختلف المدن وفي مختلف العواصم الغربية .

تطور تصويت العواصم الغربية				
م	السفارة / القنصلية	رئاسة ٢٠١٢	رئاسة ٢٠١٤	رئاسة ٢٠١٨
١	نيويورك	٣٦٩٧	٩٤١٧	٣٢٣١
٢	ميلانو	٢٦١٨	٩٠٩٥	٥٠٥٠
٣	باريس	٢٩٤٥	٦٤٢١	٣١٧٩
٤	لندن	٣٩٣٨	٤٦٣٤	٢١٤١
٥	مونتريال	٢٨٠٢	٣١٢١	١١٠٥

تصويتات المصريين في الدول العربية

تمثل تصويتات المصريين المقيمين في الدول العربية رقماً مهماً في المعادلة الانتخابية المصرية لأسباب متنوعة ربما كان أبرزها أن هؤلاء المصريين إقامتهم مؤقتة ومرهونة بفرص العمل والدخل المرتفع الناتج عنه مع تواصل وارتباط وثيق بالشأن المصري الداخلي وتتبع تطوراتها بخلاف الوضع بالنسبة للمصريين المقيمين بالدول الغربية الذين انتقلوا إليها لأغراض الهجرة أو الاستقرار الدائم دون تتبع أو تدخل في مسارات الأحداث إلا بقدر تأثيرها علي حياتهم وحياة أسرهم الممتدة التي ما زالت تعيش في الداخل (وثانياً) لأن الحالة المصرية ولاعتبارات الثقل والتاريخ والمكانة تمثل (تسونامي سياسي) لن تتوقف آثاره عند حدود الدولة المصرية وإنما ستتجاوزها إلي مختلف الدول والبلدان المحيطة التي أصبحت لها مصالح وأيضاً تدخلات في الشأن المصري تسعى عبرها لتسويد حالة تعود بالنفع علي مصالحها حيث تمثل ورقة العمالة المصرية بكثافتها واتجاهاتها التصويتية عنصر فاعلاً في المشهد وتداعياته (وأخيراً) التواجد القوي والمؤثر لجماعات الإسلام السياسي بحكم الإقامة والاستقرار التاريخي لرموزهم بتلك الدول وأيضاً الدور الوظيفي (العمالة) الذي لعبته تلك الجماعات لصالح الحكومات أثناء صراعاتها مع الدولة المصرية وهو ما سعت لاستثماره واستغلال خبراته للهيمنة علي المشهد التصويتي سواء بحشد عناصرها أو بشراء أوراق التصويت من العمالة البسيطة لمنح مرشحها في الداخل هيمنة تصويتية داعمة بقوة في إطار الصراع الانتخابي المحلي .

في هذا الإطار يمكن لنا قراءة المشهد التصويتي الحاشد في العواصم العربية خلال عمليات التصويت الأولى بعد الموجة الشعبية في يناير والتي أتت مدفوعة بطموحات ورغبات التغيير والإصلاح إضافة لنشاط الجماعات في تسجيل عناصرها وتابعيها عبر قاعدة التصويت البريدي لنجد أصوات الرياض وحدها (٨٤٠٠٥) ناخب تتجاوز كافة العواصم الغربية مجتمعة تليها الكويت (٥٨٨٢٦) وجدة (٢٦٩٣٤) ودبي (٢١٣١٢) والدوحة (١٩١٦٤) ناخب .

السفارات العربية (رئاسة ٢٠١٢)		
عدد الأصوات	السفارة / القنصلية	م
٨٤٠٠٥	الرياض	١
٥٨٨٢٦	الكويت	٢
٢٦٩٣٤	جدة	٣

٢١٣١٢	دبي	٤
١٩١٦٤	الدوحة	٥
١٥٢٣٤	أبو ظبي	٦
٥٦.٤	مسقط	٧
٣٩١٥	البحرين	٨
١٤٣١	الأردن	٩
٦.١	السودان	١٠

ورغم الأحداث المصرية المتوالية واحتشاد المصريين في مشهد تاريخي للمطالبة بالخلاص من الحكم الطائفي والاستبدادي للجماعة والذي توجهت تظاهرات ٣٠ يونيو و ٣ يوليو التي انحازت لها مؤسسات الدولة دعما ومساندة وما صحبها من مواقف دولية متشددة مشفوعة بخطاب إعلامي تحريضي قادته مجموعة القنوات القطرية (الجزيرة) فقد أثبت المصريون المقيمون في تلك الدول موقفا وطنيا وتاريخيا بالاصطفاف بأعداد غير مسبوقه أمام مقار الاقتراع في الخارج يحملون الأعلام والصور المصرية ويترنمون بالأغاني والأناشيد الوطنية لتتجاوز أعداد المصوتين في الانتخابات الرئاسية المصرية (٢٠١٤) مجمل تصويتاتهم السابقة خصوصا في العواصم العربية الرئيسية التي أعلنت منذ اللحظة الأولى دعمها ومساندتها للإرادة المصرية (السعودية . الإمارات . الكويت)

السفارات العربية (رئاسة ٢٠١٤)		
عدد الأصوات	السفارة / القنصلية	م
٦٥٣٣٠	الكويت	١
٣٩٥١٩	الرياض	٢
٣٧.٩٠	جدة	٣

٢٨٦٤٥	دبي	٤
٢٣٦١١	أبو ظبي	٥
٢١٢٣٧	الدوحة	٦
١٠٨٩٩	عمان	٧
٦٠٢٥	المنامة	٨
٥٢٩٩	مسقط	٩
٤٧٣٦	بيروت	١٠

أما في الانتخابات الرئاسية (٢٠١٨) فقد اتخذ مؤشر التصويت منحني الهبوط النسبي متأثراً بطبيعة الممارسة الانتخابية سواء استقرار الوضع الدولي أو الشعبية الكاسحة للرئيس أو ضعف منافسه وهو ما أثر بشدة علي إقبال المصريين المقيمين بالدول العربية علي مغادرة مقار عملهم والتوجه نحو مقار التصويت .

السفارات العربية (رئاسة ٢٠١٨)		
عدد الأصوات	السفارة / القنصلية	م
٣٥١٦٥	الكويت	١
١٨٤٦٤	جدة	٢
١٦٤٠٥	الرياض	٣
١٣٧١٠	دبي	٤
١٣٣٧٧	أبو ظبي	٥
٥٧٨٠	عمان	٦

٥٣٦٧	الدوحة	٧
٣٥٣٥	مسقط	٨
٣٤٢٣	المنامة	٩
٢٢١٦	بيروت	١٠

والواقع أن قراءة تطور عمليات الإدلاء بأصوات المصريين المقيمين بالدول العربية في الانتخابات العامة يكشف بجلاء هيمنة المصوتين من (الكويت. السعودية. الإمارات. قطر) علي المشهد العربي في سلوك مرده إلي ارتفاع حجم العمالة المصرية في تلك الدول إضافة لعلاقة حكوماتها الخاصة بتركيبة السلطة المصرية سواء بشكل ايجابي داعم يجعل ضمانات وتيسيرات الإدلاء بالأصوات متاحة بصورة جيدة أمام العمالة المصرية داخلها (السعودية. الإمارات. الكويت) أو الموقف العدائي المرهون بأجندات إقليمية من قبل الحكم القطري والذي تحول لآلة إعلامية وممول للعمليات الإرهابية وشتات المعارضة (العميلة) لتشويه المشهد المصري بما خلق محفز خاص لدي العمالة المصرية المقيمة بها للدفاع عن أنفسهم وخلق تمايز واضح بين تواجدهم المقرون بمهام وظيفية وبين انحيازاتهم المرتبطة بأجندات وطنية وهو ما ظهر بصورة مثلي عبر صناديق الاقتراع في كافة العمليات الانتخابية المتوالية .

تطور تصويت العواصم العربية				
م	السفارة / القنصلية	رئاسة ٢٠١٢	رئاسة ٢٠١٤	رئاسة ٢٠١٨
١	الكويت	٥٨٨٢٦	٦٥٣٣٠	٣٥١٦٥
٢	الرياض	٨٤٠٠٥	٣٩٥١٩	١٦٤٠٥
٣	جدة	٢٦٩٣٤	٣٧٠٩٠	١٨٤٦٤
٤	دبي	٢١٣١٢	٢٨٦٤٥	١٣٧١٠
٥	الدوحة	١٩١٦٤	٢١٢٣٧	١٣٣٧٧

تحديات التصويت في انتخابات مجلس الشيوخ (٢٠٢٠)

في إطار دورها واختصاصها المنصوص عليه بالمادة (٢٠٩) من الدستور وأيضاً البند رقم (١٠) من المادة (الثالثة) بالقانون (١٩٨) لسنة ٢٠١٧ والذي يجعل الهيئة الوطنية للانتخابات مختصة بوضع (القواعد المنظمة لإجراءات عملية تصويت المصريين المقيمين بالخارج في الاستفتاءات والانتخابات بما يتفق والأوضاع الخاصة بهم وتحديد مقار هذه اللجان وعددها والقائمين عليها وذلك كله مع توفير الضمانات التي تكفل نزاهة عملية الاستفتاءات أو الانتخابات وحيادها) فقد أصدرت الهيئة في ٢٠ يوليو ٢٠٢٠ قرارها رقم (٤٤) لسنة ٢٠٢٠ بتنظيم إجراءات تصويت المصريين بالخارج متضمناً في مادته رقم (١) أنه (لكل مصري مقيم بالخارج له الحق في الإدلاء بصوته في انتخابات مجلس الشيوخ متى كان اسمه مقيماً بقاعدة بيانات الناخبين ويحمل بطاقة رقم قومي أو جواز سفر ساري الصلاحية متضمناً الرقم القومي) بينما نصت المادة (٢) علي أن (تجرى انتخابات مجلس الشيوخ للمصريين المقيمين بالخارج عن طريق البريد لكل ناخب على حدة وترسل أوراق الاقتراع إلى لجان الانتخابات المبينة بقرار الهيئة الوطنية للانتخابات المنظم لذلك خلال يومي الأحد والاثنين الموافق ١٠٠٩ أغسطس ٢٠٢٠ وفي حالة الإعادة خلال يومي الأحد والاثنين الموافق ٧٠٦ سبتمبر ٢٠٢٠ وتبدأ اللجان عملها اعتباراً من الساعة التاسعة صباحاً وحتى الساعة التاسعة مساءً لاستقبال خطابات التصويت اعتباراً من الأحد الموافق ٩ أغسطس ٢٠٢٠ وحتى الأربعاء الموافق ١٢ أغسطس ٢٠٢٠ وفي حالة الإعادة اعتباراً من الأحد الموافق ٦ سبتمبر ٢٠٢٠ وحتى الأربعاء الموافق ٩ سبتمبر ٢٠٢٠ وفقاً للتوقيت المحلي للبعثة التي يجري فيها الاقتراع) وهو أسلوب تصويتي استحدثته الهيئة كبديل عن التصويت المباشر للناخبين داخل مقار لجان الاقتراع المحددة في السفارات والقنصليات نفاذاً لتوصيات منظمة الصحة العالمية واتساقاً مع القرارات والضوابط التي وضعتها دول العالم لاحتواء الفيروس وتجميع فرص انتشاره .

وفي إطار تنظيم ممارسة هذا الحق التصويتي ولضمان توفير مظلة حمائية لصالح المصوتين وعدم انتهاك حقوقهم نصت المادة (٣) علي أنه (على كل ناخب مقيم خارج مصر تسجيل بياناته والبعثة الدبلوماسية المصرية التابع لها محل إقامته بالخارج من خلال الموقع الرسمي للهيئة الوطنية للانتخابات اعتباراً من السبت الموافق ٢٥ يوليو ٢٠٢٠ وحتى الجمعة الموافق ٣١ يوليو ٢٠٢٠ ويظهر للناخب رقم التسجيل إذا ثبت قيد اسمه بقاعدة بيانات الناخبين ويحتفظ بالرقم دون اطلاع أي شخص آخر عليه وحتى نهاية العملية الانتخابية) وأكملت المادة (٤) القواعد المنظمة والخطوات التنفيذية الضامنة للتصويت بالنص علي أن (تتاح بطاقات اقتراع جميع الدوائر لنظامي الفردي والقوائم على الموقع الرسمي للهيئة خلال يومي الانتخابات بالخارج على أن يراعى في ذلك توقيت كل دولة ويحصل عليها من سبق له تسجيل بياناته طبقاً للمادة السابقة وفقاً لدائرة محل إقامته باستخدام رقم التسجيل ولمرة واحدة ويقوم بطباعتها وإبداء رأيه فيها باختيار عدد من المترشحين للنظام الفردي مساو لعدد

من المقاعد المقرر للدائرة واختيار إحدى القوائم بالبطاقة المخصصة لنظام القوائم ويضع الناخب بطاقتي الاقتراع داخل مظروف ويقوم بإغلاقه ولا يدون عليه أية بيانات من الخارج ويضعه مرفقا به صورة ضوئية من بطاقة الرقم القومي أو جواز السفر ساري الصلاحية متضمنا الرقم القومي ووثيقة الإقامة بالدولة محل التصويت وإقرار التصويت المرفق بهذا القرار كامل البيانات وموقع من الناخب شخصيا داخل ظرف يكفي تلك المستندات ويثبت عليه من الخارج بياناته وعنوان اللجنة الانتخابية بالبعثة الدبلوماسية المرسل إليها ثم يرسل الأوراق للجنة عن طريق البريد (المستعجل)

ورغم قيمة وأهمية تلك القواعد والإجراءات التي اعتمدها الهيئة الوطنية للانتخابات لتفعيل مشاركة المصريين المقيمين بالخارج في الانتخابات المصرية سواء في محافظتها على حياة وصحة الناخبين أو تماشيا مع قواعد الحفاظ على الصحة العامة التي تنتهجها الحكومات والمنظمات الدولية أو تسيرها لسبب الاقتراع والتصويت أمام الناخب بما قد يعزز من فرص زيادة نسب مشاركة المصريين بالخارج في الانتخابات إلا أن نسب الإقبال التصويتي واتجاهاته ستظل مقرونة بعدد من التحديات والضوابط يمكن لنا أن نجملها فيما يلي :

أولاً : موقف الحكومات أو الدول التي ستشهد عمليات التصويت من الممارسة الانتخابية المصرية في ظل انتهاجها لسياسات التبعاد وتقليل عمليات التواجد أو التجمع في مكان مغلق بما يستوجب السعي لبدائل وسياسات تتناسب مع طبيعة الموقف دون تأثير على حيادية ونزاهة الممارسة الانتخابية .

ثانياً : غياب المقاعد المخصصة لتمثيل المصريين المقيمين بالخارج عن تركيبة مجلس الشيوخ وفق منطوق النص الدستوري (تعديلات ٢٠١٩) أو قانون مجلس الشيوخ (١٤١) لسنة ٢٠٢٠ علي غرار ما هو موجود ضمن تركيبة مجلس النواب مما يجعل ارتباط الجاليات بالمجلس أو اهتمامهم بأدائه محدود للغاية .

ثالثاً : غياب آليات وأدوات التواصل والترابط الشعبي بين المقيمين بالخارج أو مؤسسات الداخل الأمر الذي جعل قطاعات واسعة من المصريين المقيمين بالخارج عازفة عن المشاركة أو الاهتمام بتفصيلات وتفاعلات الشأن الداخلي بما قد يستوجب مراجعة للأداءات وإتباع سياسات وطنية بديلة .

رابعاً : عدم إحساس المصريين المقيمين بالخارج بأهمية وتأثير المجالس النيابية المصرية علي حياتهم أو تعزيز مكانتهم في المجتمعات البديلة التي يعيشون فيها بما قد يخلق ارتباط مصلي يعزز من فرص المشاركة والاهتمام .

خامساً : التكلفة المالية المرتبطة بعمليات المشاركة والتي تصطدم بقناعات ترسخت في أوساط عديدة من الجاليات المقيمة بالخارج أن هدف الوجود وتحمل مشاقه هو تكوين واكتناز المال بما يجعله يفكر كثيرا قبل الإقدام علي أي نشاط قد يستوجب مزيد من النفقات .

سادساً : عدم وعي قطاعات واسعة من العمالة المصرية محدودة الثقافة أو الإلمام بالمعارف القرائية بسبل وأدوات التصويت عن بعد

نتيجة قلة حملات التوعية وضعف نشاط الجماعات السياسية الوطنية بينها (وهي قضية تحتاج لمراجعة ونقاش)

سابعاً : غياب الأحزاب والقوي السياسية المتنافسة بالداخل بصورة كلية عن المشهد غير الداخلي وعدم وجود منسقين لها بين القطاعات

الوظيفية بالخارج تمارس عمليات الدعاية وحشد المصوتين في العمليات الانتخابية المتوالية (وهو أمر يكشف بجلاء مأزق الأحزاب

والقوي السياسية في تواصلها مع الظهير الشعبي أو قدرتها علي توجيهه أو الاستفادة منه رغم مرور سنوات عديدة علي حكم القضاء بمنح

المصريين المقيمين في الخارج لحق الاقتراع)

ثامناً : غياب الخطاب الانتخابي الموجه للجاليات المصرية بالخارج وغياب مطالبها ومشكلاتها عن البرامج الانتخابية للمرشحين المحتملين

بما جعل المواطن لا يجد نفسه أو يستشعر بقيمته في صناعة تلك النخبة أو دعم وجود عناصرها (وهو أمر يمكن رصده بجلاء عند

تحليل المحتوى الفكري للبرامج الانتخابية للمرشحين)

اتجاهات التصويت المتوقعة

تكشف التطورات التي يشهدها العالم على خلفية جائحة كورونا وتداعياتها على المناخ السياسي عن عدة اتجاهات محتملة لتصويت المصريين في الخارج في انتخابات مجلس الشيوخ، يمكن بيانها على النحو الآتي:

الاستجابة الحكومية لكورونا تعزز نوعاً من الانحياز السياسي: يُرجح أن ينظر قطاع من المصريين في الخارج بنظرة ايجابية إلى استجابة الدولة المصرية لأوضاع المصريين الذين تضرروا بسبب جائحة كورونا، وتسيير إجراءات العالقين في الخارج، وهو ما قد يدفع المزيد من الناخبين الداعمين للدولة المصرية إلى الانخراط في عملية التصويت مع اتخاذ عدد أكبر من الاحتياطات الصحية. والواقع أن شريحة من المصريين في الخارج تلقوا تعليقات الحكومة المصرية تجاه المصريين العائدين والعالقين بمزيد من الحماسة والدعم لتوجهات الدولة، فعلى سبيل المثال قالت وزيرة التخطيط والتنمية الاقتصادية، أن المصريين العائدين من الخارج يمثلون عددًا من المحافظات المختلفة، وهو ما يمكن استثماره في الاستفادة من طاقاتهم ومهاراتهم في مجموعة من البرامج التي تساعد على التنمية الشاملة.

ولم تقتصر جهود الدولة المصرية على ما سبق، فقد تبنت الدولة آليات جديدة لمساعدة المصريين في الخارج على التصويت، فأعلنت من خلال الهيئة الوطنية للانتخابات، بأن عملية الاقتراع ستتم عبر آلية جديدة وهو البريد السريع لمنع التجمعات أمام السفارات في ظل أزمة فيروس كورونا المستجد.

تباين نسب التصويت: من المتوقع أن يختلف إقبال المصريين في الخارج بشكل كبير على صناديق الاقتراع في انتخابات مجلس الشيوخ؛ حيث يتوقع مشاركة أقل في الدول التي لا تزال تفرض قيوداً على التجمعات، وكذلك في الدول التي شهدت حالة وفيات كبيرة جراء فيروس كورونا، وازداد هذا التوجه بشكل خاص بعد فرض حظر التجوال، فقد حذرت العديد من دول العالم، من مخاطر تفشي فيروس "كورونا" في حال لم يتم الالتزام لقواعد السلامة التي تفرضها السلطات. لذا فإن ثمة احتمال لتراجع نسب المشاركة بين المصريين في الخارج، وبرغم اهتمام قطاعات

معتبرة من المصريين بالداخل المصري إلا أن ظروف الإغلاق في عدد واسع من دول العالم على خلفية جائحة كورونا، قد تدفع الكثير للعزوف عن المشاركة خوفاً من التجمعات والاختلاط الذي يوفر بيئة خصبة لتفشي وباء كورونا. كما أن المستويات المرتفعة من الوفيات في الدول التي يتواجد فيها المغتربين المصريين، ربما تدفع الناخبين الأكبر سناً إلى تغيير رأيهم بشأن المشاركة في الحراك الانتخابي لمجلس الشيوخ.

في المقابل يتوقع انخفاض نسب المشاركة في الدول التي أنهت عقود عمل بعض المصريين، وكذلك الدول التي تعاني فيها العمالة المصرية أوضاع معقدة. كما يتوقع مشاركة نسبية في بعض الدول التي خففت إجراءات الحظر، وبخاصة في الدول الأوروبية التي بدأت تخفيف عمليات الإغلاق وعودة الأمور إلى طبيعتها.

تكريس المقاطعة في الدول الحاضنة للإسلاميين: يتوقع أن يعزف المصريين المقيمين في دول مثل تركيا وقطر عن المشاركة في العملية الانتخابية، أو المشاركة بالتصويت السلبي من دون اختيار أي من القوائم المشاركة. ويعود ذلك إلى وجود تيار الإسلام السياسي في هذه الدول، وبعض التيارات السياسية الموالية لها، وقد تلعب دوراً في التأثير على المصريين لعدم المشاركة. ويكشف عن ذلك الهالة الإعلامية والنشاط اللافت في قنوات جماعة الإخوان- الشرق ومكلمين ووطن- إضافة إلى الفضاء الإلكتروني عبر مواقع التواصل الاجتماعي للدعوات الرامية إلى التقليل من الوزن السياسي لمجلس الشيوخ، وأن المجلس ليس أكثر من ديكور ديمقراطي يوظفه النظام لتجميل صورته. وقد يلعب الإخوان في الدول التي تناهض الدولة المصرية، وتمثل ملاذ آمن لتيارات الإسلام السياسي دوراً في عمليات التعبئة لمقاطعة العملية الانتخابية لمجلس الشيوخ بالنظر إلى قدرتهم على التعامل مع التجمعات المصرية في هذه الدول، وقدرتهم على التأثير في الاتجاهات التصويتية.

قوى مجتمعية في الخارج قد تدفع لعدم المشاركة: ساهم انتشار مرض "كورونا" في تزايد مخاوف قوى مجتمعية من المصريين في الخارج، من نواحٍ عديدة أبرزها احتمالية نقل الوباء بشكل أوسع نظراً لعدم الالتزام بالتباعد الاجتماعي. كما أن الخوف من انتشار العدوى أوقف وكلاء المرشحين في انتخابات مجلس الشيوخ أو الداعمين للقوى السياسية المشاركة في استحقاق مجلس الشيوخ على اختلاف اتجاهاتها وتوجهاتها من ممارسة الدعاية الانتخابية أوساط الجاليات المصرية.

تراجع حظوظ الأحزاب الصغيرة: على الرغم من توقع انخفاض نسب المشاركة في التصويت على اقتراع مجلس الشيوخ إلا أن النسبة المتوقعة ان تساهم في عملية الاقتراع سواء بالذهاب إلى المقرات الانتخابية أو التصويت عبر البريد قد تتجه لاختيار شخصيات أكثر قدرة على قيادة الدولة في ظل الأزمة الراهنة التي يعيشها العالم على خلفية جائحة كورونا. لذا يرجح أن يتوجه الناخبون المصريون في الخارج نحو الابتعاد عن الأحزاب الصغيرة مثل التجمع، الريادة، الاتحاد، حقوق الإنسان والمواطنة، الأحرار الدستوريين، صوت الشعب، بسبب ضعف الحضور لها في الحياة السياسية المصرية، فهي تبدو أقرب إلى أحزاب موسمية تعوم على سطح الساحة السياسية أوقات العمليات الانتخابية.

ختاماً يمكن القول، أن انتخابات مجلس الشيوخ رغم أنها الأولى من نوعها بعد عودة مجلس الشورى في ثوب جديد، وبصلاحيات واضحة ومحددة إلا أن المشاركة السياسية للمصريين في الخارج يتوقع أن تكون عند حدها الأدنى بسبب جائحة كورونا، وعودة قطاعات واسعة من المصريين في الخارج إضافة إلى مخاوف شديدة لدى كثير من الدول من التجمعات الانتخابية، وهو ما دفع اللجنة العليا للانتخابات في مصر لاستحداث التصويت بالبريد.